

الإستراتيجية الأمنية الجزائرية في مواجهة تهديدات الساحل الإفريقي: دراسة من منظور الأمن الشامل

The Algerian security strategy in facing the threatsof the African Sahel: a study from a comprehensive security perspective

حجازي محمد السعيد*

كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة وهران 2، الجزائر

[البريد الإلكتروني med-hadjazi@outlook.fr](mailto:med-hadjazi@outlook.fr)

تاريخ الارسال: 2020/09/10 تاريخ القبول: 2020/ 10/24 تاريخ النشر: 2020/12/31

ملخص:

في ظل الوضع المتأزم ومجموع المتغيرات التي يشهدها الجوار الإقليمي للجزائر، من طبيعة التهديدات العابرة للحدود الوطنية وامتداد لمواطن النزاع بالساحل الإفريقي، كان لزاما على الجزائر رسم استراتيجيات مضادة بغرض احتواء مجموع تلك التهديدات في إطار مرجعيتها الإيديولوجية التي تحملها سياستها الخارجية. وبالنظر إلى منطق عملها فإن الجزائر تجمع بين مجموعة من المقاربات في بناء استراتيجيتها الأمنية الداخلية، لتتطرق إلى الأمن من جميع الزوايا.

كلمات مفتاحية: الإستراتيجية. الأمن. التهديدات. التنمية.

Abstract:

In light of the crisis situation and the sum of the variables witnessed in the neighborhood of Algeria, from the nature of threats that cross national borders and extension of the conflict areas in the African Sahel it was necessary for Algeria to draw counter strategies in order to contain the total of these threats, within the framework of its ideological reference that carried by its foreign policy. Given the logic of its work, Algeria combines a set of approaches in building its internal strategy, to look at security from all angles

.Keywords: strategy. Security. threats. development.

مقدمة:

إن إستراتيجية الأمن الوطني الجزائري على المستوى الداخلي لمواجهة مخزجات نزاعات الساحل الإفريقي، تعكس مقاربتى الأمن الإنسانى والأمن الشامل، آخذة أبعاد متعددة من عسكري لتأمين الدفاع ومكافحة الإرهاب وأعمال الجريمة المنظمة، بعد اجتماعى فى بناء السلم وتحقيق التماسك الإجماعى، بعد اقتصادى فى محاولة تحقيق التنمية وبعد سياسى من خلال الآلية الدبلوماسية والمصالحة الوطنية والحوار. بالتالى، المفهوم الجديد للدفاع والأمن بأبعاده كمتغيرين أساسيين فى إستراتيجية الأمن الوطنى، مكن الجزائر من امتلاك آلية دفاعية وحصانة فعالة لسلامة حدودها فى ظل المتغيرات الإقليمية الراهنة.

لنتبلور الإستراتيجية الأمنية الجزائرية فى إطار مجموعة من المبادئ والثوابت الدستورية، حيث تمنع الجيش الخروج ما وراء الحدود واحترام مبدأ عدم التدخل العسكرى، مبدأ الدفاع كوسيلة لتحقيق الأمن بالمقابل التقليل من حظوظ توسع الدول الأخرى ومنه التقليل من الفوضى فى البيئة الإقليمية. لتحاول الجزائر مواجهة وحل نزاعات الساحل الإفريقي من خلال التأكيد على الخطاب الأمنى القائم على متغيرى الأمن والتنمية. كما وتعمل جاهدة لنقل القضية خارج المجال العسكرى من خلال تقديم النشاط السياسى فى التعامل مع التهديد محل النظر بالتالى معالجة مصدر النزاع.

على هذا الأساس نطرح إشكالية الدراسة كآتى: فى سياق البيئة الأمنية لمنطقة الساحل الإفريقي التى تتميز بشدة الفوضى والتعقيد والتقلب ودينامية انتشار التهديدات الأمنية العبر الوطنية كيف ستواجه الجزائر تهديدات المنطقة بهدف تحقيق أمنها؟

تتبعها مجموعة من الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هى مرتكزات الإستراتيجية الأمنية الجزائرية على المستوى الداخلى؟
- ما هى الإجراءات الأمنية المتخذة من طرف الجزائر كخطوة لتأمين حدودها؟
- فىم تتمثل السياسات الوقائية الجزائرية لتعزيز التماسك الاجتماعى و دفع عجلة التنمية؟

فى محاولة للإجابة على إشكالية الدراسة تم طرح الفرضية التالية: يمكن القول أن الجزائر اعتمدت فى الوقاية من تهديدات الساحل الإفريقي والأزمة الليبية إستراتيجية أمنية متكاملة ومتناسقة على المستوى الداخلى، حيث تضمن إستراتيجية وطنية شاملة تجمع بين كل من البعد السياسى والإجماعى، الإقتصادى والأمنى العسكرى، كآلية فى مواجهة نزاعات المنطقة خاصة بمالى.

تكمن أهمية هذه الدراسة فى كونها تعالج قضية جيوبوليتيكية على المستوى الإقليمى للجزائر فى بيئة أمنية تمتاز بالغموض والتقلب والفوضى ودرجة استقطاب عالية للفواعل الحكومية وغير الحكومية، مع تهديدات خطيرة ليجعل الجزائر التى تعرف انفتاحا حدوديا شاسعا تقع فى معضلة ومأزق أمنى فى محاولة لمواجهة

مجموع هذه التحديات، لتحاول الدراسة كشف منطق عمل الجزائر في مواجهة ومنع امتداد تهديدات الجوار الإقليمي على الداخل الجزائري.

في محاولة للإجابة على إشكالية الدراسة واختبار مدى صحة الفرضية، تم تقسيم الدراسة إلى المحاور التالية:

أولا: الإطار المفاهيمي لمقاربة الأمن الشامل.

ثانيا: البعد السياسي والأمني العسكري للإستراتيجية الأمنية الجزائرية.

ثالثا: البديل الإجتماعي والإقتصادي في الإستراتيجية الأمنية الجزائرية.

أولا. الإطار المفاهيمي لمقاربة الأمن الشامل

لقد شهد مفهوم الأمن تطورا كبيرا سواء في مواضيعه المرجعية أو من حيث أبعاده كقطاعات للتحليل، ليعرف توسعا عموديا نحو الجماعات والأفراد وأفقيا نحو القطاعات الاقتصادية والسياسية والمجتمعية والبيئية. ليقدم العديد من الباحثين مجموعة من الصياغات المفهومية للأمن خارج النموذج التقليدي للأمن القائم على مركزية الدولة كموضوع مرجعي، كما وقاموا بتوسيع مجال القضايا التي يتناولها غير القطاع العسكري، ليعرف هذا التحول بعملية تعميق وتوسيع مفهوم الأمن ليشمل مستويات وقطاعات تحليل متعددة¹.

1. تعميق مفهوم الأمن

المقصود بتوسيع مفهوم الأمن هو جعله أوسع ليشمل مجموعة واسعة من القضايا على غرار القضايا التقليدية التي تركز على البعد العسكري فقط دون سواه، أما المقصود بتعميق المفهوم أي جعله يتصل بمرجعيات أخرى على غرار الدولة.

و قد صنفت إيما روثشيلد " Emma Rothschild النقاشات حول توسيع نطاق الأمن إلى 4 فروع:

-الأول توسيع نطاق الأمن ليشمل الدول، الجماعات و الأفراد.

-الثاني يمتد صعودا من الدول إلى المحيط الحيوي.

-الثالث عملية تمتد على نطاق أفقي أو إلى أنواع و مجالات الأمن بالتالي من العسكري، السياسي، الإقتصادي، الإجتماعي، البيئي و البشري.

-الرابع المسؤولية السياسية الدولية لضمان الأمن.

إذن عملية توسيع الأمن تنتشر في كل الإتجاهات من الدول الوطنية صعودا إلى المؤسسات الدولية نزولا إلى الحكومات الإقليمية أو المحلية إلى جانب المنظمات غير الحكومية...إلخ.

لكن توسيع و تعميق مسألة الأمن قد دفعت الكثيرين للتساؤل عما إذا كان هذا يقوض من فعاليته وفائدته، وحسب Williams و Krause رأوا أنه قد يكون من الضروري توسيع أعمال الدراسات الأمنية نظريا ومنهجيا من أجل الفهم العميق لكل أحداث و ظواهر البيئة الأمنية، ومواجهة كل التهديدات، لسبب، هو أن

المفهوم بحد ذاته أصبح ساحة معركة في جزء كبير منه بعد انتهاء الحرب الباردة و ظهور العولمة، فأصبح من المستحيل التفكير في حدود ضيقة للأمن التقليدي².

لقد اتجهت الدراسات الأمنية التقليدية إلى القضايا العسكرية في سياقها الأوسع من خلال جعل سلسلة من الافتراضات الضمنية في كثير من الأحيان مبنية على أساس النظرة الواقعية، على سبيل المثال فيما يتعلق بدور و قيمة الدولة، بالتالي ليس من الغريب أن يسعى المحللون إلى تقويض هذا النهج التقليدي للنظرية والممارسة الأمنية، و أمثال P.B.J.Waller و Keen Booth يؤكدون العلاقة بين مفاهيم الأمن والافتراضات الأعمق حول طبيعة السياسة و دور الصراع في الحياة السياسية، و لكل مفكر مفاهيم للأمن تستمد من الافتراضات العميقة الجذور.

إن مسألة تعميق الأمن لا توفر وسيلة هامة فقط لانتقاد الدراسات الأمنية التقليدية و إنما جزء حيوي لإعادة بناء النهج التقليدي كبديل، كذلك جزء حيوي لإعادة التوجهات النقدية الأساس لموضوع الأمن، ف: Walker يقول أن محاولات إعادة النظر في الأمن ينبغي تسخيرها كمحاولات عمل من خلال إجابات أكثر إقناعا لمجموعة من الأسئلة حول طبيعة الحياة السياسية للدولة التي تكون فيها الدولة رد فعل في النظام الدولي. في الحقيقة مطلب إعادة تصور الأمن يتطلب إشراك محاولات أعمق للتفكير حول الموضوع، فتعميق الأمن يعني تطور لتوسيع جدول الأعمال الأمنية لدمج القضايا العسكرية وغير العسكرية و منه لا ينظر إليه من وجهة نظر ضيقة.

2. توسيع مفهوم الأمن

يشير معنى التوسيع إلى التحرك الأفقي انطلاقا من القطاع العسكري التقليدي إلى قطاعات أخرى من سياسية واقتصادية ومجتمعية وبيئية. كما ويستخدم مصطلح "توسيع" للدلالة على دمج القضايا غير العسكرية في الأجندة الأمنية، حسب بوزان تتعلق الدراسات الأمنية بمجموعة من التهديدات التي تأخذ شكلا أوسع من الأمن الإقليمي و الدولي، و يحدد بوزان التهديدات الموجهة للأمن في خمس قطاعات رئيسية سياسية، عسكرية، اقتصادية، مجتمعية وبيئية، حيث قدم ذلك في كتابه People, State and fear الذي نشأت الطبعة الأولى منه سنة 1983.³

→ توسيع مفهوم الأمن تعميق مفهوم الأمن ↓	قطاعات الأمن				
	السياسي	العسكري	الإقتصادي	المجتمعي	البيئي
مستويات التحليل الفرد - الدولة - النظام الدولي	/	/	/	/	/

Source: Thierry Blazacq, Qu'est ce que la sécurité nationale ?, Revue internationale et stratégique, P 43.

ثانيا. البعد السياسي والأمني العسكري للإستراتيجية الأمنية الجزائرية

من خلال البعد السياسي المتمثل في التجربة الجزائرية لمكافحة الإرهاب من خلال المصالحة الوطنية التي أخذت دورا بارزا في تثبيت الوحدة الوطنية ومن جهة أخرى في إطار جهود دبلوماسيتها وسياستها الخارجية في حل نزاع مالي والتوقيع على اتفاق السلام بين الأطراف المتنازعة، أيضا على أساس البعد الأمني العسكري من خلال جملة التدابير الدفاعية بالإعتماد على الأجهزة العسكرية وحرس الحدود في التصدي لأي تهديد إرهابي.

1. البعد السياسي للإستراتيجية الأمنية الجزائرية

سيتم التطرق إلى جهود الجزائر وتجربتها في مكافحة الإرهاب عبر مجموعة من الآليات والإجراءات والسياسات التي نصت عليها في إطار قوانين وتشريعات، كما سيتم التطرق إلى عملها الخارجي من خلال دبلوماسيتها القائمة على مجموعة من المبادئ كالحوار السلمي والحل السياسي والتفاوضي في حل النزاع بمالي.

أ. التجربة الجزائرية في مكافحة التهديد الإرهابي

تتميز استراتيجية الأمن الوطني الجزائري تجاه التوترات الإقليمية بخاصية رئيسية، حيث أنها ترى في تجربتها الخاصة في التعامل مع الجماعات المتطرفة ودمج الإسلاميين المعتدلين نموذجا ينبغي تصديره. حيث يرى الخبراء أنها قادرة على اجتثاث العنف من خلال عدة عوامل بعد العشرية السوداء على أساس تدابير المصالحة واجتثاث التطرف بالقضاء عليه واستخدام القوة عند الضرورة وبالرغم من أنه لا يزال هناك نوع من التطرف في البلاد إلا أنه تم احتواء العنف الداخلي.

على الرغم من وجود عيوب في مبادرات المصالحة بعد العشرية السوداء الخاصة بالجزائر التي إلى حد كبير مبنية على الهزيمة العسكرية للجماعات المسلحة بدلا من إصلاح المنحى السياسي بتدابير سياسية، إلا أن البلاد انتهجت خطوة نحو السلم والاستقرار⁴، وكمحاوله لفهم لماذا تحبذ الجزائر الحوار قبل التوجه نحو تصعيد الحل العسكري يجب العودة نحو الوراء ودراسة استراتيجية مكافحة الإرهاب التي وضعتها البلاد منذ نهاية التسعينات.

بالنسبة للجزائر، ظاهرة الإرهاب لم تعرف صورتها الحديثة إلا نهاية التسعينات، ومن الوجهة القانونية فإن المشرع الجزائري وقبل سنوات التسعينات، لم يتعرض للظاهرة بخصوصية كبيرة، ليذكر الإرهاب لأول مرة بموجب المرسوم التشريعي رقم 92-03 المؤرخ في 30 سبتمبر 1992 والمعدل بالمرسوم التشريعي رقم 93-05 في 19 أبريل 1993، الذي يتعلق بمكافحة الإرهاب والتخريب ليتم إلحاقها بقانون العقوبات بموجب الأمر رقم 95-11 المؤرخ في 25 فبراير 1995، القانون 93-05 يعتبر كل مخالفة تستهدف أمن الدولة، السلامة الترابية والمؤسسات وكل ما يخلق جو لانعدام الأمن، عملا إرهابيا وتخريبيا. من هنا وفي قراءة متأنية للقانون،

فإن المشرع الجزائري وعند ربطه الظاهرة الإرهابية بكل ما يمس أمن الدولة، فإن هذا خلط بين الإرهاب وبعض الجرائم لا علاقة له بالظاهرة، قانون يرجع إلى التسرع في المعالجة وعمومية الأفعال التي تشكل الجريمة الإرهابية، قانون يخلط بين الفعل أي العمل الإرهابي والنتيجة التي نهايتها التخريب. لكن يجب الإشارة إلى أن ليس كل عمل تخريبي عمل إرهابي⁵. ليستحدث المشرع الجزائري مجموعة قوانين أكدها كل من قانون استعادة الوثام المدني رقم 99-08 المؤرخ في 13 جويلية 1999، ثم ميثاق السلم و المصالحة الوطنية بموجب القانون رقم 06-01 المؤرخ في 27 أكتوبر 2006.

تقوم الإستراتيجية الجزائرية ضد الإرهاب على الخبرة المكتسبة خلال فترة العشرية السوداء والحرب على الإرهاب، حيث أن الإستراتيجية المتبعة من قبل الحكومة خلال المرحلة الأولى في الفترة ما بين (1992-1997) كانت أمنية عسكرية بامتياز، في مضمونها القضاء عسكريا على الجماعات الإسلامية المسلحة النشطة في البلاد، مرحلة عرفت عنفا شديدا و شهدت عشرات الآلاف من القتلى، استراتيجية ضعفت الجماعات المسلحة لكن فشلت في القضاء على الإرهاب.

المرحلة الثانية (1997-2000) تشاركية، حيث بدأت بالحوار مع الجماعات المسلحة و أدت في عام 1997 لوقف إطلاق النار مع الجيش الإسلامي للإنقاذ ("l'armée islamique du salut" AIS) والرابطة الإسلامية للدعوة و القتال (« la ligue islamique pour la dawaa et le combat » LIDC)، ليلها قانون الوثام المدني "laloisur laconcordecivile" في سبتمبر 1999 بالعفو على جميع المقاتلين وتعهدهم بنبذ العنف⁶، قانون رقم 99-08، يتعلق باستعادة الوثام المدني المؤرخ في 13 جويلية 1999، يتضمن مجموعة من التدابير المتمثلة في: الإعفاء من المتابعات في المادة 3 من الفصل الثاني، كذلك الوضع رهن الإرجاء والمقصود هنا التأجيل المؤقت للمتابعات خلال فترة معينة بغرض التأكيد من الإستقامة الكاملة للشخص، كما وتضمن القانون في الفصل الرابع تخفيف العقوبات في المادة 27 التي تخص الأشخاص الذين توقفوا عن كل نشاط إرهابي أو تخريبي في أجل 3 أشهر ابتداء من صدور القانون⁷.

المرحلة الثالثة (سبتمبر 2005) لتنتهي نحو "الميثاق من أجل السلم و المصالحة و الوطنية" "la charte pour la paix et la réconciliation nationale" كامتداد لقانون 1999، بفتح أبواب الغفران النهائي و التوبة للمقاتلين وغير المذنبين في ارتكابهم الجرائم⁸. "ليصدر قرار التنفيذ بموجب الأمر رقم 06-01 في 28 فبراير 2006، الذي جاء فيه: ضرورة تنفيذ الميثاق المعبر عن إرادة الشعب لاستقرار الأمة، في مضمونه تنفيذ الإجراءات الإلزامية لاستتباب السلم باستصدار أحكام عامة، لتتص المادة 16 منه بالعفو على الأشخاص المحكوم عليهم نهائيا، إجراءات رامية إلى تعزيز المصالحة الوطنية في القسم الأول فتخص الأشخاص الذين استفادوا من القانون المتعلق باستعادة الوثام المدني. كما وتناول الأمر في القسم الثالث من الفصل الثالث

إجراءات الوقاية من تكرار المأساة الوطنية في المادة 26 إضافة إلى إجراءات مختلفة كدعم سياسة التكفل بملف المفقودين، تعويض ذوي حقوق ضحايا المأساة الوطنية و كذلك إجراءات رامية إلى تعزيز التماسك الوطني⁹. مكافحة الإرهاب في مرحلة قبل 1997، قد أظهرت حدودا بين استخدام القوة العسكرية والمسلحة والحاجة إلى دعم أو الضرورة بالأخذ في عين الاعتبار بعض الأبعاد السياسية، القانونية والاجتماعية للإرهاب. كنتيجة، قوانين 1999 و 2005 أدت إلى إفراغ جماعات التمرد من حوالي 7000 رجل والعديد من قادة الجماعات المسلحة وأيضا الحد من التجنيد. وخلال نفس هذه الفترة، ملاحقة ومتابعة ومكافحة الإرهاب من خلال الوسائل العسكرية -أجريت بالموازاة مع سياسة المصالحة الوطنية - سمحت للسلطات الجزائرية من تفكيك شبكات الجماعات الإسلامية المسلحة (GIA) والقضاء على العديد من المتمردين، لكن انتشار (GSPC) خارج الجزائر بداية 2003 عَقْد أكثر فأكثر مهمة السلطات الجزائرية حيث امتدت نشاطات المجموعة على المستوى الإقليمي نحو الساحل الإفريقي في منطقة صحراوية واسعة ذات حدود يسهل اختراقها.

فجنبا إلى جنب مع سياسة المصالحة الوطنية، أعادت الجزائر عملها العسكري ضد تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي بتنفيذ استراتيجية جديدة "الإحتواء المزدوج double containment" و بهذا، الجيش الجزائري سعى نحو تطويق معازل تنظيم القاعدة في شمال الجزائر وإجبار الجهاديين نحو التراجع إلى مناطق جبلية يصعب الوصول إليها وفي كثير من الأحيان ملغمة، بالتالي انخفاض بذلك قدراتهم على الحركة ما ساعد الجيش واستطاع بعد ذلك تنفيذ تدخلات مستهدفة ما أدى بالجماعات المسلحة للخروج من معازلهم نحو مناطق أخرى.

كنتيجة لذلك، تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي في الفترة ما بين (2007-2011) لجأ إلى نوع من الهجمات الإنتحارية، قرار أعلنه "عبد المالك دروكدال" موضحا: "قررنا استخدام العمليات الإستشهادية ضد أعدائنا، وقائمة المرشحين للإستشهاد تنمو كل يوم"، في الفترة ما بين 2008-2011، كمواجهة لفرع المنظمة بالساحل، فإن الخطوة التي اتبعتها الجزائر كانت بإغلاق الحدود مع مالي، وإصدار قرار ببناء قاعدة جوية عسكرية ببرج باجي مختار بالقرب من الحدود المالية ونشر وسائل كافية لمراقبة جميع تحركات تنظيم القاعدة واعتراض القوات نحو الجنوب¹⁰، كل هذا كخطة أولى نحو حصار عناصر القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي، ما يؤدي إلى التضيق عليهم ومنه إجبارهم على الإستسلام.

ب. جهود الدبلوماسية الجزائرية في حل النزاع بمالي

الجزائر نشطة جدا على الصعيد الخارجي بدبلوماسيةيتها و وساطتها ما يجعلها في عيون تلفت انتباه القوى الغربية كلاعب محوري "acteurs essentiels" و شريك ضروري "partenaire indispensable" لا مفر منه. مع التوترات الإقليمية التي وضعت المنطقة في غليان، لاحظت الجزائر بحذر و عدم ثقة و انتظار و ترقب مجموع التغيرات الواقعة في المناطق المجاورة لها و تخوف للهندسة الأمنية في عمقها الإستراتيجي.

تقليديا تعتبر طرف عدائي لأي تدخل أجنبي و تجد نفسها اليوم في الجهة الأمامية- طليعة الدعوة للحلول السياسية التوافقية لمنع تزايد انتشار الإضطرابات الإقليمية و تجنب خطر فيضان أو العدوى ومحاولة استعادة التوازن السياسي و العسكري الذي إن صح التعبير قد دمر جراء التوترات الأمنية.

في مالي، الإستراتيجية الجزائرية ضد تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي بنيت أساسا على إرث الأزمة سنوات التسعينات، و تتألف من المواجهة و القتال ضد العناصر الإرهابية الأكثر تطرفا وتسلحا والأشد عنفا، البلاد و في الأزمة بمالي تسعى نحو تطبيق هذا الخليط من المواجهة و الحوار، فحقيقة الأمر، اللعب المزدوج لحركة أنصار الدين قاد السلطات الجزائرية بقبول التدخل العسكري الفرنسي جانفي 2013. و قبل اندلاع عملية "serval" كانت الجزائر تتابع بقلق عدم الإستقرار في شمال مالي لثلاث أسباب على الأقل، أولا و قبل كل شيء، واجهت البلاد الإرهاب العنيف خلال العشرية السوداء سنوات 90 و كلفها خسائر بشرية، ثم أن تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي عرف جذوره في الجزائر وقامت بالعديد من الهجمات، و أخيرا المصالح الجزائرية بالساحل محل أهداف الجماعات الإرهابية حيث استهدفت القنصلية الجزائرية من قبل حركة MUJAO باحتجاز 7 دبلوماسيين كرهائن بما في ذلك القنصل و في 1 سبتمبر 2012 أعدم نائب القنصل، وضع مقلق لم يدفع الحكومة الجزائرية للدفاع عن حل عسكري و تفضل طريق الحوار و تريد التوصل لحل سياسي.

ففي نوفمبر 2012 صرح وزير الخارجية الأسبق مراد مدلسي قائلا: "الحرب لها قواعدها الخاصة، أهدافها ووسائلها، النتيجة ستكون تعزيز وانتشار الأعمال العدائية على المدى الطويل، لذا نحن لا نريد الحرب في جوارنا المباشر و يتوجب أن نقدم كل الفرص للحل السياسي فهو وحده يمكن أن يضمن وجود مالي و وجود مؤسساتها و وجود جميع أراضيها، بالتالي الخيار العسكري لا يضمن أي شيء"¹¹، خطاب، نلتمس فيه شدة خطورة البعد العسكري، لهذا تتادي الجزائر مرارا و تكرارا بالحلول السلمية التوافقية لمختلف المشاكل.

يكمن و يتجسد الخطر كما سبق الذكر، في وجود جماعات مسلحة إرهابية كتنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي و علاقاتها مع مجموعات مسلحة متطرفة جهادية، خطر مشاركة الطوارق الجزائريين و إقامة علاقات قوية مع تلك في شمال مالي و مخاطر تسلل و تفعيل أو تنشيط خلايا نائمة "activation de cellules dormantes" على الجانب الآخر من الحدود، إضافة للصراع الليبي و تأثيراته على المنطقة، عبارة عن ثلاث أسباب جعلت الصحراء الساحل الآن قضية أمن قومي جزائري.

لهذا حل النزاع المالي مثل أولوية قصوى، من خلال الحوار "dialogue"، المفاوضات "negotiation" و التسوية "settlement"¹²، كعناصر مهمة في عملية السلام و الإستقرار و أي خروج عن المسار الدبلوماسي سيؤدي إلى حدوث انعكاسات سلبية لإيجاد حلول نهائية للنزاع تفاقم من شدة الوضع الأمني المعقد.

في هذا الصدد، أطلقت الجزائر في جانفي 2014 حوار مالي شامل* "dialoguemalien inclusive" في محاولة لإيجاد حل سلمي للنزاع الذي يؤثر على البلاد و الصحراء-الساحل ككل. جمع الحوار على طاولة واحدة العديدين فرقاء دولة مالي، 5 حكومات (بوركينافاسو، تشاد، موريتانيا، النيجر و مالي)، 5 منظمات متعددة الأطراف (الإتحاد الإفريقي، الأمم المتحدة، الإتحاد الأوروبي، منظمة التعاون الإسلامي و CEDEA) وبالرغم من التقدم المتفاوت خلال 16 شهرا، توصلت عزيمة الجزائر إلى أن هذه العملية على الأقل ليست ضعيفة في جانبها لكن الهجمات لا تزال مستمرة رغم ذلك، و مدينة غاو بالشمال لا تزال الهدف لهجمات المجموعات الإرهابية التي لا تزال طليقة¹³.

أُلفت الجزائر بوزنها و ثقلها الدبلوماسي للتوقيع على اتفاق مع المتمردين الطوارق الذين تردوا إلى غاية جوان 2015، قائلين: " بأنه اتفاق كان أقل بكثير من مطالبهم "، و هنا كرست الدبلوماسية الجزائرية نفسها للعب دور الوسط الحاسم و وضعت الاتفاقية في إطار استراتيجية شاملة لتسوية الأزمة نظرا لأن كلا الطرفين أي حكومة مالي و حركة الأزواد ذو إدراك على ضرورة محاولة الاتفاق بدون شروط الحكم الذاتي والإستقلال، و هي المطالب الرئيسية للمجموعات لتبقى من القضايا العالقة و السبب الرئيسي للعنف و عدم الإستقرار بمالي، ضف إلى المشاكل الإقتصادية و الإجتماعية التي يعاني منها سكان الشمال من فساد، حكم ضعيف، مشكل إشراك جميع الطبقات الإجتماعية، التطرف، الإتجار غير المشروع، القصور البنيوي للجيش، النفوذ الإيديولوجي للجماعات الأكثر تطرفا... إلخ¹⁴، عقبات تحول دون عودة السلام و الإستقرار بشمال مالي خصوصا و أن التوازن الإقليمي السياسي و الأمني يبقى مضطربا و متقلبا "volatif" في ليبيا و النيجر.

رغم الوضع المتدهور، تشارك الجزائر في صراع عنيف ينزف بمنطقة الصحراء الساحل شرقها وغربها (ليبيا و مالي) حيث تواصل تعزيز الحوار و التعريف بتحفظها على التدخل العسكري الأجنبي الجديد.

2. البعد الأمني العسكري للإستراتيجية الجزائرية

إن مسألة حماية و مراقبة الحدود أمر في غاية الأهمية للأمن الوطني الجزائري، بالنظر لشدة تعقد البيئة الأمنية المجاورة في ظل تشعب دائرة التهديدات والمخاطر من إرهاب عابر للحدود، مشكل الهجرة غير الشرعية، تهريب، اتجار غير مشروع وأشكال الجريمة المنظمة المتعددة إضافة لهشاشة وفشل دول منطقة الساحل الإفريقي ومالي كحلقة أضعف ضف إلى الفراغ الأمني الليبي.

معطيات جعلت الملف الأمني ضمن أولويات أجندة الدولة الجزائرية وذلك لمحاولة إيجاد مختلف التدابير اللازمة لرصد و مراقبة وحماية شتى جبهات الحدود. لهذا سنحاول من خلال هذا المحور من الدراسة النظر في الجهود الجزائرية للسيطرة على أمن حدودها وعسكرتها كاستراتيجية أمنية داخلية.

بداية، الوضع بالحدود يضع أمن الجزائر في خطر نظرا لطول الحدود الشاسعة كما سبق الذكر، في ظل ضعف جيوش الدول المجاورة غير القادرة على التعامل ومجموع التوترات الإقليمية منذ عام 2011 بليبيا ومالي،

أمر جعل الجزائر تتجه نحو تكثيف، رصد و مراقبة 956 كلم2 للحدود مع تونس، وتركيب 80 نقطة ارتكاز للمراقبة منذ 2013، كما عززت وجودها العسكري بنشر 60 ألف جندي...إلخ.

إضافة لمراقبتها عن كثب حدودها مع الجار الليبي في مواجهة للفراغ الأمني والحد من تسلل الجماعات الإرهابية، حيث نشرت حوالي 20 ألف جندي على طول الحدود أين المخابئ الكبيرة من الأسلحة التي تم اكتشافها بشكل منتظم، بالتالي فراغ أمني استفادت منه الجماعات المسلحة وتحاول الانتقال تدريجيا في جميع أنحاء منطقة الصحراء الساحل و توسيع نفوذها، لتشكل عوامل تغيير للوضع الجيوستراتيجي لدول الساحل الإفريقي من جهة والجزائر من جهة ثانية في ظل تزايد مجموع التهديدات الأمنية المباشرة على البلاد.

منذ 2012، على الحدود الليبية، المالية والنيجيرية، 30 قاعدة جديدة للدرك الوطني تم تجهيزها إضافة لقاعدة جوية في مهمة السماح لتغطية فعالة للمناطق الصحراوية العابرة للحدود. فالجزائر ترى نفسها الضحية الأولى بالمنطقة نظرا للقرب الجغرافي للجماعات المسلحة التي تعتبرها الشغل الشاغل في مجال الأمن.

تدهور الوضع الأمني، اضطر بالجزائر إلى إعادة تنظيم جهازها العسكري بشكل أكثر يقظة واستمرار الأنشطة على عدة جبهات شرقا وجنوبا وغربا. فحسب الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية فيعددها 76 تجاوزت ميزانية الجيش الجزائري 6 مليار \$ سنة 2010 إلى ما يعادل 10 مليار \$ سنتي 2017 و 2018 مما يجعلها القوة العسكرية الأولى في المنطقة من حيث التجهيز، ضف لتجربتها في مجال مكافحة الإرهاب وبهذا تعتبر بلد محوري في المنطقة القادر على الحفاظ على استقرار الساحل¹⁵، هكذا تعتبر الجزائر الدولة الإقليمية المحورية لحل نزاعات فضاء الساحل الإفريقي في ظل سياسات القوى الغربية و الإنتشار العسكري باسم مكافحة الإرهاب، فما موقع السياسة الجزائرية في المنطقة؟ صراحة يظل السؤال مخيما على دور الجزائر، تنادي بالحل السياسي و تحذر من تدخل أجنبي في دول الجوار وتشيد القوى الأجنبية بمجهوداتها في حل نزاعات المنطقة من جهة، في نفس الوقت، تتواجد فرنسا وأمريكا كداعم عسكري على الأرض الساحلية، فأى استفادة من التجربة الجزائرية؟

أ. الاستراتيجية الجزائرية ومبدأ عدم التدخل

انتهاج سياسة واضحة وغير قابلة للتغيير تمثل إيجابية في حد ذاتها لا يمكن إنكارها، خصوصا عندما تكون هذه السياسة غير موجهة فقط على الصعيد الوطني ولكن أيضا الدولي، وواقع الأمر أن تحديد مبدأ سياسي والإلتزام به يساعد أولا من وضوح إجابات ممكنة على أي مشكلة معينة والإحترام الصارم لعدم التدخل عبارة واضحة لصانع القرار الجزائري وكذا القوات المسلحة.

بالتالي، الآلية الدبلوماسية محددة المعالم بإيجاد حل سلمي للمشاكل الخارجية ولعب دور في تسهيل حوار من شأنه أن يؤدي لحل وتسوية النزاعات بتركيز جهودهم في نفس الوقت على السياسة الوطنية والإستجابة للتحديات الداخلية للبلاد، من حيث التخطيط العسكري الإستراتيجي الجيش مدرك تماما أنه لن يرسل إلى أي

أرض أجنبية خارج حدوده وفقا لمبدأ عدم التدخل بدلا من التخطيط لانتشار متعدد ومجهول ما وراء الحدود الوطنية ما يمكن للجيش التركيز على تمركز القوات وتوزيع الموارد داخل البلاد ومنه عدم المخاطرة بالقوى المادية أو البشرية ومنحهم مهمة غير مؤكدة خارج الحدود ما يشجع بعضا من درجة الثقة بين المسؤولين المدنيين و العسكريين¹⁶، بالتالي خط الحل السياسي والتفاوضي الذي تستثمره الإستراتيجية الأمنية كإيجابية في حل الأزمات الإقليمية.

غير أن الإستراتيجية الأمنية الدفاعية التي تتجسد في تأمين الحدود ورفض توظيف قواتها خارج التراب الوطني يترك الميدان حرا "طليقا" لدول أخرى تتوازى معها ولا تشاظرها نفس المعتقدات والمصالح مثل المغرب ومصر بالتالي خطوة في تخليها عن الصراعات الدائرة في محيطها الجغرافي لأطراف أخرى ما يمكن أن يضع الجزائر في خانة الخطر بطريقة لإرادية، تعارض بشدة التدخل العسكري لحلف الناتو بليبيا معتبرة أن الأحداث المؤخرة تحت اسم "ثورة 17 فبراير 2011" شأن يخص البلد، فالوضع بالبلد غير مستقر للغاية، حرب أهلية طال أمدها وتشهد تضاعفا كبيرا ما يمثل تهديدا مباشرا للأمن الوطني الجزائري.

بالتالي الرفض الإرادي خارج الحدود يفرض تفاعلا عالي بالداخل، لتصبح مزايا و سلبيات الآلية الجزائرية ملحوظة بشكل متزايد خلال الأشهر القليلة والسنوات المقبلة، بتهديدات جديدة تلقي بثقلها على أمن واستقرار البلاد من الداخل بينما تواجه مخاطر خارجية غير مسبقة من قبل، ففي تاريخ الجزائر، تهديدات عدم الاستقرار تأتي من الداخل ومثال على ذلك صراع التسعينات وانخراط البلاد في عنف ضد الجماعات الإرهابية والملاحظ أن خطر تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي حتى الآن لا يزال قائما بتهديد متقطع مشتت في نطاقها الجغرافي على عكس مما هو عليه، فسنوات التسعينات، الدول التي كانت مستقرة (ليبيا تحت حكم القذافي، تونس بالمثل تحت قيادة زين العابدين بن علي) الحكم بقبضة تمنع ارتفاع أي صوت ضد نظامه.

الوضع مختلف اليوم، تهديدات داخلية جنبا إلى جنب لأخرى موجودة في بيئة خارجية متفائلة الخطورة ومتهورة جدا، و للمرة الأولى منذ الإستقلال تواجه الجزائر حقا تهديدات عابرة للحدود في فوضى إقليمية خصوصا في الحدود الرخوة الليبية الجزائرية من الناحية الشرقية، لتصبح البلاد على أبواب مناطق لا يسيطر عليها مستخدمة من جماعات إرهابية ومسلحة لتقوض بذلك المصالح الجزائرية الوطنية¹⁷، مناطق تغيب فيها الرقابة، نظرا لضعف و هشاشة جيوش المنطقة، ما يجعل الجزائر تتكبد هذا الفراغ الأمني بمضاعفة الموارد البشرية و المالية على حدودها.

بهذا المبدأ، فإن مكافحة الإرهاب يجب أن تتم في المقام الأول من طرف الدول ذات العلاقة دون تدخل الدول الأجنبية، هذا النهج الذي تنادي به الجزائر مرارا وتكرارا مجسد ومقدس في عقيدتها والتقارير المنصوص عليها في سياستها الخارجية التي تدعو إلى عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، ينبع هذا الموقف ضمنا من الخوف من تدخل خارجي في شؤونها الداخلية ما يؤدي إلى تآكل سيادتها الوطنية وهذا ما يؤكد

القادة الجزائريين حيث كان الحصول على الإستقلال في إطار محاربة الإستعمار ذو ثمن باهض. لهذا فإن السعي وراء التضامن ودعم القوى الأخرى يجب أن ينظر إليه في سياق سياسة التكامل بين الجزائر والشركاء بمنطقة الساحل وليس كبديل¹⁸، أي ينظر إليه من خلال زاوية ضرورة أولوية ملحة لا خيار يتأرجح بين الرفض أو القبول.

في ظل موجة التغيير والإصلاحات التي طالب بها الشعب الجزائري نتيجة ضعف وهشاشة الجبهة الداخلية في عهد النظام السابق وبعد أزيد من عشرة أشهر من فبراير سنة 2019 توجت باستقالة الرئيس السابق "عبد العزيز بوتفليقة" وتنظيم انتخابات في ديسمبر 2019 فاز بها السيد "عبد المجيد تبون" ليصل إلى سدة الحكم، حيث طرح الرئيس الجزائري للنقاش العام مسودة التعديل الدستوري التي تمثل أول ورشة في برنامجه للإصلاح السياسي الشامل وتضمنت مقترحات موزعة في محاور والتي كان من بينها مقترح دسترة مشاركة الجزائر في عمليات حفظ السلام تحت رعاية الأمم المتحدة، مقترح بمثابة إضافة دستورية لافتة حيث يسمح الرئيس بالتدخل عسكريا خارج الحدود، خطوة بمثابة تغيير محوري في العقيدة الأمنية الجزائرية.

أوضح الرئيس أن مسألة مشاركة الجيش في عمليات عسكرية ستكون تحت مظلة المنظمات الدولية وضمن عمليات حفظ السلام وستكون مقيدة بموافقة ثلثي أعضاء البرلمان، كما أضاف أن هذا التعديل ليس تغييرا في فلسفة عمل الجيش بل رجوع الأمور إلى نصابها، من منطلق أن مشاركة الجيش خارج الحدود سيتم تحت حماية القانون والدستور و من أجل الاضطلاع بمهام سلمية دفاعا عن الجزائر، مؤكدا أن هذه الخطوة في هذا الوقت الذي يتزامن مع الأزمات الإقليمية ليس مفاده التدخل عسكريا وأن هذا التعديل الدستوري المقترح لا علاقة له بما يحدث بدول الجوار¹⁹، مشاركة خارج الحدود هدفها كسر حاجز الغياب عن الساحة الإقليمية، وما هي إلا إدراك أن الهجوم أحسن وسيلة للدفاع في ظل الحضور الأجنبي بالبيئة الإقليمية للجزائر.

ب. الجهود الجزائرية في تأمين الحدود

في جويلية 2012 وفي سياق التوترات الإقليمية قامت الجزائر بمراجعة منظومة الدفاع الإقليمي وتم إقرار إنشاء منطقتين عسكريتين إقليميتين، واحدة مرتبطة بالمنطقة الرابعة "ورقلة" التي تأوي الحقول البترولية لحاسي مسعود، التي شهدت هجوما انتحاريا على كتيبة الدرك في جوان 2012، أما الثانية مرتبطة بالمنطقة السادسة "تمنراست" التي تضم هيئة "CEMOC" أين ارتكب هجوم على ثكنة في مارس 2012. منطقتين مهمتهم الأساسية رقابة الحدود بنظام رقابة إلكتروني الذي هو محل نقاش بين الشركاء المحليين والدوليين وتأمين حقول الغاز.

واستفادة من دروس الهجوم على مجمع الغاز في عين أميناس بجانفي 2013، قررت السلطات العسكرية في جويلية 2013 إنشاء منطقة عسكرية سابعة في إليزي بمئات الكيلومترات عن الحدود الليبية لوضع شبكة تأمين

إقليمي آمنة، كذلك إنشاء أكبر عدد من القوات على طول الحدود الغربية والجنوبية بتموقع 30 ألف رجل وإنشاء مرافق جديدة وقواعد لقوات الأمن بالقرب من الحقول البترولية والغازية كحاسي مسعود، عين أميناس. مضاعفة التمرينات والتدريبات الثنائية: وذلك في إطار مكافحة الإرهاب، ما يسمح من توفير كفاءات محورية في الجانب العملي، كما يساعد ذلك في تقوية القدرات الحرفية للقوات في مكافحة التمرد. المساعدات الثنائية الجزائرية- الأمريكية في هذا الميدان، تجسدت سنة 2013 من خلال: 1.800.000 دولار في سياق مكافحة الإرهاب، إزالة الألغام، وبرامج أخرى ذات الصلة. إضافة لبرنامج التدريب والتعليم العسكري الذي قدر بـ 1.150.000 دولار، علاوة على ذلك، و منذ نهاية 2000، حوالي 400 مدرب أمريكي تحملوا تدريب نخبة من القوات الجزائرية في منطقة تمرناست²⁰.

هجوم 16 جانفي 2013 على مجمع الغاز بتيقننورين في عين أميناس بجنوب شرق إليزي قرب الحدود الليبية كان حدثا فاصلا، هجوم أبرز مدى عدم الإستقرار في البلدان المجاورة ليهدد بذلك المصالح الوطنية لا سيما في الرقعة الشاسعة بالصحراء الجنوبية التي يصعب السيطرة عليها حيث الإتجار غير المشروع بالسلع والأسلحة والمخدرات المنتشر بشكل متزايد، هجوم فرض تحولا عميقا لتحديات الأمن القومي الجزائري، وفي استجابة فورية للحدث، فرض الرئيس الأسبق "بوتفليقة" رقابة صارمة على الحدود وأمر بغلق المعابر إلى مالي وليبيا، بمشروطة الوصول إلى المناطق الجنوبية بإذن عسكري ونشر قوات برية وجوية لتقوية قواعد جديدة مع التركيز بشكل خاص على الحدود الليبية بحوالي 100 ألف جندي ينشطون على الحدود وإنشاء منطقة عسكرية جديدة سابعة على طول الحدود الخطيرة للجزء الجنوبي الشرقي.

وراء الإستراتيجية الأمنية بين النهج السياسي والعسكري، أدت إلى تطوير نظرية الممرات "corridor theory"، تعني هذه النظرية أن الجزائر تركت عددا من الممرات مفتوحا بين الجماعات المتمردة الجهادية بين الشمال والأخرى المتراجعة نحو الجنوب، وراء فرضية قائمة على 3 ملاحظات:

- غياب العمليات العسكرية ضد تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي في شمال مالي.
- غياب التدخلات العسكرية على ممرات تنظيم القاعدة المتجهة نحو مالي.
- على العكس، باعتراض ممرات تنظيم القاعدة المتوجهة نحو شمال الجزائر.

بالتالي الملاحظ لهذا الطرح، يستنتج مباشرة أن الإستراتيجية الأمنية الجزائرية دفاعية، ذات تحرك أمني وفق منظور المبادئ والثوابت الدستورية من عدم تدخل عسكري ما وراء الحدود الوطنية (كنتيجة لا تتبنى هجوما على قواعد تنظيم القاعدة بالساحل الإفريقي)، لكن هذه النظرية لا تأخذ في الحسبان أن أي تدخل مباشر للجزائر سوف لن يخلو من المخاطر في حين الموقع الجيد لتنظيم القاعدة في النسيج الاجتماعي والإقتصادي في شمال مالي يشكل خطورة في مثل هذا التدخل ليكون له تأثيرات سلبية على كامل الساحل²¹، ليظهر هنا التخوف من انضمام السكان المحليين خصوصا المهمشين منهم إلى التنظيم و تصبح مهمة حل النزاع في غاية الصعوبة.

في النهاية، الإستراتيجية الأمنية الجزائرية الدفاعية حتى 2011 يبدو و كأنها تعمل بشكل صحيح حيث تم تطوير وإضعاف تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي، لكن ومنذ 2011 بعد سقوط نظام القذافي و ظهور حركات جديدة مثل MUJAO و MNLA مضاف إلى حركة بوكو حرام بنيجيريا والعلاقة مع تنظيم القاعدة ضف إلى ضعف الأجهزة الأمنية والإستخباراتية لدول المنطقة غير تماما المعطيات الجيوبوليتيكية.

ج. التعاون الأمني الإقليمي

في مواجهة للتحويلات الإقليمية والتهديدات شددت الجزائر على التعاون الإقليمي كعنصر مهم في تحقيق الأمن على الصعيد الوطني والإقليمي بدول الجوار، باعتبار أن التهديدات الأمنية اليوم أصبحت عبر وطنية لا تتوقف عند حدود الدولة بل تتجاوزها لتخترق دولا أخرى بفعل الإنتشار و العدوى.

لتعزز الجزائر أطر التعاون الأمني الإقليمي باستضافتها اثنين من المبادرات العملية، الأولى تتمثل في وحدة تبادل المعلومات الإستخباراتية التي أنشأت عام 2010 مقرها "تمنراست" بالجزائر "Unité de fusion et de liaison, et club de partage de renseignements (UFLISC) تضم الجزائر، مالي، موريتانيا، النيجر، بوركينا فاسو، ليبيا و تشاد، و يتم رئاستها بصورة دورية، تأخذ أولوية الترتيب الأبجدي حسب حروف الدول، تعتبر آلية لمكافحة الإرهاب و أشكال الجريمة المنظمة.

الثانية، لجنة الأركان العملية المشتركة "CEMOC" التي أنشأت في 21 أبريل 2010 و مقرها تمنراست في الصحراء الجزائرية تضم مالي، موريتانيا، النيجر و الجزائر كمنسق و قائد في مهمة لمكافحة الإرهاب عبر الوطني ميدانيا بمنطقة الساحل الإفريقي²². لجنة تجتمع بصفة دورية كل ستة أشهر، حيث عقدت يوم 16 سبتمبر 2015، اجتماع عادي بتمنراست برئاسة نائب وزير الدفاع السابق رئيس أركان الجيش الوطني الشعبي "أحمد قايد صالح" و أكد على ضرورة التنسيق الإقليمي باعتماد آلية تعاون بين الأعضاء لمكافحة الإرهاب من جهة، و الإستفادة من الخبرة المكتسبة للجزائر في مكافحة الإرهاب من جهة ثانية.

و شدد على ضرورة تصرف بلدان الجوار ضمن "دينامية جماعية" و تضافر الجهود. و في الاجتماع شدد على المجال الإقتصادي والاجتماعي و المعلوماتي للإستقرار، كما أكد على أن تعزيز الجزائر لتأمين حدودها كان له الدور البارز في استقرار المنطقة "الأثر الإيجابي" لتضيق بذلك على دائرة التهديدات و تدفق السلاح، ما انعكس إيجابا على أمن الساحل الإفريقي. و في المقابل أعضاء CEMOC، أولوا بضرورة تكثيف الجهود لحماية الحدود ورأوا ضرورة مواصلة الجهود بضبط استراتيجية مشتركة لمحاربة الجماعات الإرهابية، و من جانبه، رئيس الأركان العامة للجيش المالية العميد "ماهامان توري" أشاد بدور الجزائر في السياق و النتائج التي حققتها طيلة فترة رئاستها للجنة الأركان العملية المشتركة و وافقها على ضرورة تكثيف الجهود والتنسيق و اتخاذ إجراءات استباقية ضد أي عمل إرهابي محتمل²³، من شأنه زيادة تعقد الوضع الأمني، ليظل العمل التعاوني مهما في الوضع بالساحل الإفريقي، و الذي يجب أن يكون و نتطلع لأن يكون فعالا على أرض الواقع.

وقياسا على خطورة الوضع في الساحل و المخاطر التي يمكن انتشارها بامتدادها على الأمن والإستقرار الوطني، بمواصلة الجزائر مكافحة الإرهاب القائم، قد بدأت في وضع و تنفيذ مع شركائها من المنطقة استراتيجية مشتركة تقوم على أساس التشاور و التعاون بين مختلف الأجهزة الأمنية و العسكرية. فعلى المستوى الثنائي، أعادت الجزائر تنشيط الهيئة الحدودية مع النيجر (لجنة الحدود) لضمان أمنة المنطقة الحدودية والتكامل بين الأجهزة الأمنية للدولتين في إطار آلية التعاون التي أنشأت بموجب بروتوكول الإتفاق الموقع بالجزائر في 30 أكتوبر 1997، أيضا أعادت تنشيط أعمال اللجنة الجزائرية المالية التي أنشأت في مارس 2014، و التي توجت باتفاق التعاون من أجل الدفاع و الأمن²⁴.

ثالثا. البديل الإجتماعي والإقتصادي في الإستراتيجية الأمنية الجزائرية

لقد شكلت توترات الطوارق شمال مالي الدورية مصدر تخوف لدى الجزائر خاصة وأن البلاد تشهد هذه الفئة ضمن نسيجها الإجتماعي، لتعزز بذلك الجزائر عملية الإستقرار من حيث إضفاء الطابع الأمني عبر آلية السلم الإجتماعي، الذي يعني في أوسع مضامينه الإنسجام، الهدوء، الذي يسود المجال العام للسكان، ليعني بذلك "العلاقات الهادئة بين المواطنين وغياب كل أشكال الفوضى والإضطراب"، و في نفس الوقت نقصد بالسلم " وضع البلد الذي ليس في حرب"²⁵، من خلال التعريفين يصبح للمفهوم دلالة اجتماعية وسياسية، الأولى والتي نقصد بها غياب التوترات الإجتماعية باستبعاد كل أنواع الحرمان والتهميش والفوارق الطبقية، أما الدلالة السياسية تكريس للشرعية والحكم الراشد.

أثارت الأزمة في مالي قلق الجزائر في أعقاب الأحداث التي هزت جارتها الجنوبي بما في ذلك إعلان حركة تحرير الأزواد من أجل استقلال شمال مالي، لتعلن الحكومة الجزائرية عن العديد من المشاريع التنموية الكبرى بالجنوب، 1000 كلم من الطريق السريع الذي يربط العاصمة بالجنوب بتكلفة أكثر من مليار دينار، إنشاء مستشفيات جامعية (CHU) ومركز السرطان في مدينتين جنوبيتين بشار وورقلة ب 100 مليون أورو، مشاريع نقل المياه و إنشاء 10 شركات عامة لمكافحة البطالة المتفشية في هذه المناطق الغنية بالنفط.

ضف إلى مشروع نقل المياه بين تمنراست وعين صالح، فعلى سبيل المثال زار رئيس الحكومة أحمد أوحيا لأسبق تمنراست في أقصى الجنوب للإلتقاء بزعماء قبائل الطوارق لتأكيد وجود الدولة في هذه المناطق الفقيرة، واقع يترجم شدة قلق السلطات الجزائرية من انتقال عدوى انفصال الطوارق معلنين بذلك التمرد ضد النظام، وكنتيجة لذلك قامت السلطات بتبرير احترام مبدأ التوازن الإقليمي المقدس من جهة، والعدالة في إعادة توزيع الثروة من جهة ثانية من بيع النفط والغاز واستثمار الإيرادات في مشاريع التنمية بالجنوب الكبير. ليتم انطلاق مشروع ضخ لنقل المياه بين عين صالح وتمنراست بمسافة أكثر من 700 كلم بقيمة قدرها مليارين دينار، مشروع كان خيالا قبل بضع سنوات والآن أصبح واقعا لإيجاد حل لأزمة المياه الحادة بتمنراست²⁶، مشروع هدفه الأول هو فك العزلة بمناطق الجنوب وإدراجهم ضمن المشاريع التنموية للبلاد.

حيث ركزت الجزائر في بعدها الاجتماعي على سكان منطقة الجنوب منهم الطوارق بطلب دعمهم في حماية الحدود، "بتعهد وزير الداخلية الجزائري الأسبق " دحو ولد قابلية" نقل طلب أعيان الطوارق في ولاية إليزي، إدماج عدد أكبر من شباب الولاية في صفوف الدرك والجيش إلى وزارة الدفاع، بعدما خصّ سكان المنطقة على التعاون مع الأجهزة الأمنية في فرض رقابة على الحدود بعد الإعتداء المسلح الذي تعرضت له منشأة للغاز في الولاية شهر جانفي 2013.

كما زار ولد قابلية إليزي في 15-02-2013 مع وزير الفلاحة السابق رشيد بن عيسى الذي أعلن بدوره امتيازات زراعية لسكان المنطقة ووعده بتجاوز مشاكل طرحها الأعيان تتعلق بملكية الأراضي، وتأتي الزيارة في إطار اهتمام حكومي بضبط الأوضاع في مناطق الطوارق تجنباً لتكرار تجربة مالي، ورفع أعيان الولاية إلى ولد قابلية خلال اللقاء مطلب إدماج شباب المنطقة في أجهزة الأمن الوطني، ونقلت وكالة الأنباء الجزائرية أن ولد قابلية تعهد بدراسة الملفات المتعلقة بانخراط هؤلاء في صفوف الشرطة بينما "سيتكفل بإيصال الطلب الخاص بإدماج الطوارق في الجيش والدرك إلى وزارة الدفاع"، ورأى الوزير السابق أن "سكان المناطق الحدودية لهم دور كبير في حماية الحدود من خلال يقظتهم".

ونقل إلى سكان الولاية تعهد أعضاء الحكومة بإعطاء دفع للتنمية الاقتصادية في مناطقهم، وذكر أن "الهدف من هذه اللقاءات هو التحقق من أن الإجراءات التي تتخذها الحكومة لمصلحة التنمية في الجنوب تتماشى مع حاجات السكان"²⁷، إجراءات ذكية من قبل الحكومة وكأنها تريد من وراء ذلك تجنب و تفادي ما يحدث في دول الجوار كمالي مثلا، لأن الجزائر تدرك بأن الحرمان، التهميش والإقصاء من العوامل التي بمثابة شرارات لاشتعال وتفجير الأزمات ومختلف النزاعات.

بالتالي فتح المجال للشباب الطوارق في التجنيد عسكريا بالجيش الجزائري، له دور كبير في تحسين مستوى المراقبة والحماية الأمنية للحدود، لما لهم من خبرة جغرافية بالمنطقة الجنوبية الشاسعة هذا من جهة، ونفس الوقت كسر الحرمان الذي يعانيه سكان الطوارق.

كما وتشيد الجزائر بهذه الفئة، باستحضارهم ضمن تاريخ المقاومة الشعبية والثورة المسلحة، حيث نظمت في هذا السياق بتاريخ 6 جانفي 2015، ندوة بعنوان: "مساهمة الطوارق في المقاومة الشعبية والثورة المسلحة" بمناسبة الذكرى التاسعة لوفاة المجاهد "حاج موسى آخاموخ"، التفاتة جزائرية للشخصية التاريخية حيث اعتبرته رمزا من رموز المقاومة بالجنوب الجزائري والدور الذي لعبه في إفشال مخططات المستعمر لتقسيم الجزائر، وكذا الدور الذي لعبه في رفض التفاوض مع "شارل ديغول" لفكرة تقسيم الجزائر، وحسب الدكتور "محمد لحسن زغدي" (مؤرخ و باحث بجامعة الجزائر) أن الطوارق شاركوا في 22 معركة على مدى 39 سنة من المقاومة، لتشييد الجزائر بدور "حاج موسى آخاموخ" خلال الثورة بترأسه أول لجنة رسمية مثلت الحركة الثورية بالجنوب ليمتد الكفاح إلى غاية منطقة "أدرار"²⁸. هذا الإستحضار لدور الطوارق ما هو إلا تعبير عن كونهم عنصر مهم

ضمن النسيج المجتمعي الجزائري، التفاتة تعزز دورهم في استقلال البلاد كما وتشير إلى عدم تهميشهم وحرمانهم اجتماعيا، سياسيا واقتصاديا...

جاء اهتمام الجزائر بالطرف الجنوبي من البلاد، كإدراك منها بخطورة التهديد الذي يحق بأمنها واستقرارها، خاصة بعد العمليات الإرهابية عام 2013 التي ضربت المجمع الغازي بتيقنتورين، اهتمام جاء من منطلق "الإستراتيجية الوطنية لتهيئة الإقليم" التي عرفت بداياتها منذ أكثر من 10 سنوات (2005). إيلاء هذه الأهمية بالجنوب الجزائري الذي يشترك في حدود مع دول الجوار هو في ذاته إستراتيجية وقائية نحو خلق "دينامية اقتصادية واجتماعية بالمنطقة" وبذل جهودها في دفع عجلة التنمية الشاملة، كل هذا ضمانا لبناء اجتماعي واقتصادي وطني، يعزز أكثر أمن واستقرار البلاد وتكديس أي شرارة توتر أو تهديد.

كل هذا أكدّه السيد رئيس الجمهورية الأسبق "عبد العزيز بوتفليقة" خلال الاجتماع الوزاري المصغر* الذي عقد في بداية 2015، وأقر بضرورة "تجنيد الدولة على الصعيد السياسي والأمني والإقتصادي لصالح هذه المنطقة من وطننا التي يشهد جوارها مع الأسف وضعية لاستقرار خطير"، هذا ما يفسر إدراك الجزائر شدة الخطورة وتهديدات البيئة الأمنية الفوضوية التي تعيشها الجزائر.

فهم الرؤية الإستراتيجية للجزائر نحو منطقة الساحل سواء بالماضي أو حاليا، قد تبدو مهمة سهلة في ضوء ثوابت السياسة الخارجية لهذا البلد ومجموع الإضطرابات التي تعرفها النزاعات المتاخمة على حدودها الجنوبية، خصوصا بشمال مالي، الذي اهتز بشكل خطير منذ سنوات قليلة جرّاء تمرد سكان الطوارق ونمو نشاط الجماعات المسلحة الإرهابية وشبكات الجريمة، الإتجار بالمخدرات والهجرة غير الشرعية. لكن، نقص المرجعيات الرسمية فيما يخص العقيدة الإستراتيجية والعسكرية يجعل تحليل الرؤية الجزائرية في ظل حزامها الجنوبي معقدا، ومحسورا في نهج اختزالي أقل تخطيطا، من جهة أخرى تسلسل الأحداث وانتشارها جعل من غير الممكن التنبؤ بها بالنسبة للوضع السائد حاليا في منطقة الصحراء الساحل وتأثيره بشكل مباشر أو غير مباشر على الأمن الجزائري يمكنه تغيير التحليل المحتشم والموجز لتصورات هذا البلد في ضوء هذه المنطقة.

أحداث تمكن من تبسيط فهم خطوات القادة الجزائريين فيما يتعلق بالأهداف المتبعة في هذه المنطقة الجغرافية والمخاوف المثارة من طرف الإضطرابات السياسية، الأمنية و الاجتماعية والاقتصادية التي تهدد استقرار دول الساحل وتنتج أثارا سلبية على أمن الجزائر، وحدته الإقليمية وتناسقه أو انسجامه الاجتماعي. في هذا السياق، التماس الجغرافي والبعد الإستراتيجي يبدو واضحا ويعزز فكرة أن مستقبل الجزائر وثيق ومرتب بالتطور السياسي والتهديدات الأمنية والتغيرات الاقتصادية لبيئة الساحل الإفريقي. هذه القاعدة الوثيقة سواء الجغرافية أو التي تشكلت أيضا من قبل التاريخ والروابط التاريخية والثقافية التي توحد الجزائر بدول الساحل، يمكنها أن تشرح هيكل التحليل السياسي الجزائري في ضوء هذه المنطقة²⁹، وهو ما يبرز العمق الإستراتيجي للساحل الإفريقي بالنسبة للجزائر بسبب الروابط العميقة المختلفة.

بالنسبة للإستراتيجية التي ستضعها الجزائر فهي نفس الإستراتيجية النابعة من عقيدتها، مستوحاة من التجربة المكتسبة من طرف القادة الجزائريين الذين يفضلون الإعتماد على وسائلهم الذاتية وعلى الشعب مثلما حدث في حرب التحرير ضد الإستعمار الفرنسي وكذا الحق في تقرير المصير، عقيدة تم بناؤها على معايير مهمة:

المعيار الأول: ظهر الإرهاب كخطر على الوحدة الإقليمية، على الإستقرار السياسي والتماسك الإجتماعي للبلاد في أسس العقيدة الجزائرية، كما تم ملاحظته في التصريحات الرسمية للشخصيات السياسية الجزائرية. الإرهاب الذي يقال أنه "إسلامي" هو تصميم كظاهرة خارجية أجنبية للقيم الثقافية للمجتمع الجزائري وإيمانه الديني، لأن الإسلام يعتبر ديانة الأخوة والتسامح والتضامن. الخطاب الجزائري يميز إرهاب المجموعات المسلحة الذي يهاجم بطريقة غير شرعية الأنظمة السياسية، أين لديه شرائح مجتمع مختلفة و جماعات تستخدم وسائل عنيفة، لتعتبره الجزائر عكس حروب التحرر ضد الإستعمار والكفاح من أجل تقرير المصير للشعوب.

المعيار الثاني: مكافحة الإرهاب ينبغي أن تكون متصلة دون أي تنازل فيما يتعلق بالجماعات المتورطة في الهجمات و اغتيالات العسكريين أو المدنيين و تدمير الممتلكات العامة والرافضين تقديم السلاح. في هذا السياق الوزير الأول السابق "أحمد أويحيى"، ترجم هذه العقيدة في مكافحة الإرهاب من خلال قوله: "المعالجة من خلال تجفيف الدعم بين السكان". يجب أن تكون المكافحة صلبة للدولة مع دقة كل قوانينها وقوة تنفيذها، هذا ما يسمح لنا من وقت لآخر وضع اليد على مجموعة صغيرة ومحاربة من لا يقبل الإستسلام.

المعيار الثالث: انطلاقا من خبرتها في مكافحة الإرهاب، طورت الجزائر مبدأ عدم التفاوض مع المجموعات الإرهابية، في حالة اختطاف الرهائن وطلب الفدية لتبادل تحرير المحتجزين أيضا، فمثلا القوات المسلحة الجزائرية أطلقوا هجوما حاسما ضد الإرهابيين الذين احتجزوا حوالي 30 موظف أجنبي في الهجوم على المجمع الغازي لتيفنتورين، كما أن الحكومة رفضت تقديم 15 مليون أورو لتحرير الدبلوماسيين المختطفين من قبل MUJAO بىغاو شمال مالي.

المعيار الرابع: مكافحة التطرف الديني الذي يعتبر من طرف الجزائريين كمصفوفة تتغذى من الإرهاب، لذا من الضرورة اعتماد سياسة إعادة التأهيل للقيم التقليدية، خصوصا صورة الإسلام المتسامح والمنفتح، هذه المكافحة ينبغي أن تنفذ على مستوى نظام تربوي وعلى مستوى المساجد، والهدف المنشود هو المواجهة الفعالة للإيديولوجيات المستوردة أي الدخيلة والتبشير المخالف للمذهب المالكي المهيمن ليس بالمغرب فقط بل على مستوى منطقة الصحراء الساحل³⁰، ليشكل بذلك عنصر الدين عاملا آخر مهم في الإستراتيجية الجزائرية كآلية لمحاربة التطرف الذي من شأنه زرع الفتن والانقسام الداخلي لا محالة.

الخاتمة:

وفقا للطرح المذكور أعلاه، تتحدد لنا ميادين أو معالم استراتيجية الأمن الداخلي الجزائري، المستتبطة من مجالات السياسة العامة الوطنية، لتغطي في مضمونها مفهوم الأمن الشامل المتعدد الأبعاد، وعموما يمكن أن نسجل الاستنتاجات التالية حيث تقوم هذه الاستراتيجية على ثلاث ركائز أو أسس المتمثلة في:

1- تأمين الدفاع الوطني المرتبط بالبعد الأمني العسكري من خلال تأمين الحدود الوطنية و عسكريتها لغرض صدّ أي تهديد من شأنه الإخلال بأمن البلاد، دفاع وطني تبرز غاياته في حماية للأشخاص والممتلكات (دفاع مدني)، تأمين للمنشآت والموارد (دفاع اقتصادي) وضمان الدفاع عن المصالح الوطنية (دفاع دبلوماسي) ليعرف الدفاع الوطني ب: "التشكيلة الإستراتيجية الشاملة للدولة تهدف للمحافظة بصفة دائمة على الأمن في ظل كل أشكال التهديدات سواء الداخلية أو الخارجية"، وهي المهمة المنوطة على الجيش الوطني الشعبي وفق ما حدده الدستور.

2- مكافحة الإرهاب من خلال مسار "المصالحة الوطنية" التي تمثل منصة لمبادرات سياسية متكاملة التي ترى في البعد العسكري هو إلا عامل تفجير و تزايد وتيرة العنف وارتفاع الأنشطة الإرهابية، لتعمل الجزائر بأبعاد الأمن (سياسي، اقتصادي، اجتماعي) كخطوة نحو استتباب الأمن وربطه بمتغير التنمية. لتتجسد بدايات سياسة المصالحة الوطنية من خلال سياسة الرحمة ثم سياسة الوئام المدني، كمعيار أساسي في استقرار الجزائر سياسيا، اقتصاديا، اجتماعيا ومؤسسيا، لتبقى رؤى وتوجهات الجزائر في متغيري الأمن والتنمية كعلاقة عضوية، غياب أحدهما يعني بالضرورة غياب للآخر، كعبارة أخرى " وجهان لعملة واحدة" أحدهما يستلزم الآخر.

3- تأمين السلم الاجتماعي باعتباره صورة للتماسك الوطني، توليه الجزائر اهتماما بالغاً بقدر حماية الحدود ومكافحة الإرهاب، الذي يعني غيابه "الإنقسام الداخلي" بدون أي شك، الأمر الذي يهدد أحد أهم أركان الدولة وهو النسيج المجتمعي ليتهدد بذلك أساس الوحدة الوطنية والشعور بالانتماء المشترك للوطن، الذي يقابله "الإنقسام الاجتماعي" ويعني الرفض التام واستبعاد العيش ضمن وحدة ترابية واحدة أي ضمن الدولة الواحدة، ويعرف على أنه "التنكر للوحدة الوطنية التي يفترض أن تطغى على كل ما دونها من تنوعات قيمية في الدولة"، ليخلف الإنقسام الداخلي خلاف قومي، الذي يهدد بالدرجة الأولى الأمن الوطني وتصبح النتيجة تفتيت الدولة إقليميا وانتشار النزاعات. تخوفا من هذا الوضع، باشرت الجزائر بسياسة وقائية وانتهجت البديل الاجتماعي والإقتصادي تجاه الجنوب، بالخصوص فئة الطوارق في الجزء الشرقي الجنوبي بإعلان العديد من المشاريع التنموية، كل هذا في سياق تحسيسهم بشعور الانتماء للوطن.

- تظل "قضية الطوارق" تمثل أحد أهم التحديات بالنسبة للجزائر واختبار لصلابة بنائها الوطني وتماسكه، خاصة وأن الجنوب عرف منذ بداية 2006 ظهور تنظيم "حركة أبناء الصحراء من أجل العدالة" الذي يعتبر امتدادا " لحركة المواطنة من أجل أبناء الجنوب التي ظهرت في فيفري 2004، التي قامت بحركات احتجاجية،

أطلق عليها الإعلام اسم "انتفاضة الجنوب" التي نادى بحقوق أولوية التوظيف بالشركات البترولية المنتشرة بالصحراء الجزائرية. وانتهجت "حركة أبناء الصحراء من أجل العدالة" المواجهة المسلحة لأول مرة بمطالب اجتماعية فقط، لم تصل إلى حد الانفصال لتحل المشكلة بتطبيق أحكام ميثاق السلم والمصالحة الوطنية، لتضع مسألة الجنوب الأمن الوطني في المسار المهدد، تظل توليه اهتماما بالغاً باعتباره مكون من فئة الطوارق التي يتخوف من أن تصلها عدوى التمرد أو حتى الانفصال، فعلى الجزائر أن تظل حذرة، يقظة وعلى استعداد دائم، بتوفير كل البدائل المتاحة، لأنه وفي الواقع لا شيء مضمون أو آمن، وإنما متغير بتغير الأحداث.

الهوامش:

¹سيد أحمد قوجيلي، تطور الدراسات الأمنية ومعضلة التطبيق في العالم العربي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الإمارات العربية المتحدة: أبو ظبي، 2012، ص ص 12-13.

²FRANCIS, Robert and G.Patman, **Globalization and conflict: National security in a new strategic era**, Routledge Taylor and Group library, 2006, PP 44-45.□

³RICHARD WYN, Jones, **Security, strategy and critical theory**, Lynne Rienier Published, IN.C, 1999, PP 80-82.

⁴"Algeria and its neighbours", **Middle East and North Africa**, (Belgium: Brussels, International Crisis Group, Report N° 164, 12 October 2015), P13.

⁵محمد بلهاسمي الأمين طيبي، "تجريم الإرهاب في القانون الدولي"، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون الدولي والعلاقات الدولية، (جامعة وهران: كلية الحقوق)، 2011-2012، ص ص 315-316.

⁶LOINNAS, Djallil, "La stratégie Algérienne face à AQMI", **Politique étrangère**, Institut française des relations internationales (IFRI), 03/2013, P 148.

⁷الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 46، المؤرخ في 13 جويلية 1999، ص ص 3-6.

⁸LOINNAS, Djallil, **Op.cit**, P 148.

⁹الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 11، المؤرخ في 28 فبراير 2006، ص ص 3-7.

¹⁰LOINNAS, Djallil, **Op.cit**, PP 149-151.

¹¹Ibid, P 147.□

¹²MOKHEFI, Mansouria, "Algérie : Défis intérieurs, menaces extérieures", **Commentaire SA**, 3/2015, N° 151, P 503.

* الحوار المالي الشامل: بدأت المرحلة الأولى من الحوار بالجزائر في الفترة الممتدة ما بين 16-24 جويلية 2014، أدت إلى توقيع اتفاقيتين: "خارطة الطريق للتفاوض في إطار عملية الجزائر" و "إعلان وقف الأعمال العدائية". الخارطة تسمح لوضع إطار مفاوضات السلام و خلق مناخ من الثقة الضرورية لحسن سير عملية السلام. المرحلة الثانية من الحوار الشامل بدأت في 01 سبتمبر 2014 بالجزائر و ضمت ممثلين عن حكومة مالي و الحركات السياسية و العسكرية من الشمال و الموقعين عن خارطة الطريق حيث أكد الجانبان التزامهما بالعملية و التوصل نحو حل سلمي و دائم للأزمة. لتعقد المرحلة الثالثة في 19 أكتوبر 2014 و كانت لدراسة وثيقة تلخص مقترحات الطرفين في إطار مجموعات عمل تم تركيبها في افتتاح المرحلة 2. وثيقة أعدتها الجزائر بصفتها رئيسا للوساطة، وثيقة بمثابة قاعدة المفاوضات تغطي أساسا المسائل المتعلقة بالدفاع والأمن، التنمية، المصالحة.

¹³GEOFF, D.Porter, "Le non-interventionnisme de l'Algérie en question", **Politique étrangère**, Institut Française des relations internationales, France : Paris, 3/2015, PP 52-53.

¹⁴MOKHEFI, Mansouria, **OP.Cit**, P 503.

¹⁵Ibid, PP 504-505.

¹⁶GEOFF, D.Porter, **OP.Cit**, PP 46-47.

¹⁷Ibid, PP 48-51.

¹⁸AMMOUR, Laurence Aida, "Evolution de la politique de défense Algérienne", **Centre Français de recherche sur le renseignement**, Bulletin de documentation N° 07, France : Paris, Aout 2013, PP 5-6.

¹⁹محمد سالم، تدخل جيش الجزائر خارج الحدود.. توضيح تبون لم يحسم الجدل، 13 جوان 2020، تاريخ التصفح: 6 أكتوبر 2020، على الرابط التالي: <http://m.arabi21.com/Story/1278130>

20Ibid, PP 5-6.

21LOINNAS, Djallil, Op.cit, P 152.

²²منصور لخضاري، "استراتيجية الأمن الوطني في الجزائر 2006-2011"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة "دكتوراه في العلوم" غير منشورة، (جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2012/2013)، ص 347.

²³الإجتماع العادي لتعزيز التعاون لمجلس رؤساء أركان الأعضاء في لجنة الأركان العملياتية المشتركة، مجلة الجيش، العدد 627، أكتوبر 2015، ص ص 12-13.

²⁴IRATIN, Belkacem, Dialogues sécuritaires dans l'espace Sahelo-Saharien : Les défis et enjeux sécuritaires dans l'espace : prérépsective de l'Algérie, Friedrich-Elbert-Stifling, Centre de Compétence Afrique Subsaharienne, P 51.

²⁵WERLY, Nicole, "Paix : l'insaisissable définition", Études de linguistique appliquée, N°128, 2002/4, P 482.

²⁶GUEMACHA, Hamid, "l'Algérie accélère ses projets de développement pour le grand sud", Alger, 11-04-2012, date de consultation : 21-05-2016, sur le site : www.latribune.fr/actualite/economie/international/20120411trb00693026//

²⁷عاطف قدارة، الجزائر تطلب دعم الطوارق في حماية الحدود، جريدة الحياة، 16-02-2013، العدد 18215، الجزائر، ص 6.

²⁸"مكافحة الإرهاب و الجريمة المنظمة"، مجلة الجيش، العدد 619، فبراير 2015، ص 62.

*الإجتماع الوزاري المصغر: عقد يوم 27 جانفي 2015، خصيصا لدعم التنمية المحلية في الجنوب و الهضاب العليا بمشاركة طاقم الحكومة السابق من الوزير الأول، وزير الدولة مدير ديوان رئاسة الجمهورية، نائب وزير الدفاع الوطني و رئيس أركان الجيش الوطني الشعبي بالإضافة إلى وزراء مكلفون بالمالية و الطاقة، الصناعة، الموارد المائية، الأشغال العمومية و السكن والعمران، العمل والتشغيل والضمان الإجتماعي...، خلال المجلس سطر الرئيس السابق برنامجا تنمويا خماسيا (2015-2019) لدعم التنمية كاستجابة للسكان في جميع الميادين الاقتصادية، اجتماعية... دون تجاوز مسألة تحسين الحكامة المحلية، و كان من أهم الأهداف للخماسي: تحسين المستوى الدراسي و التعليمي، تحسين الخدمات الصحية، توفير السكن و دعم البناء الذاتي للسكان الإجتماعية و الرفية، تقليص البطالة بتوفير و زيادة عروض العمل، تعزيز قدرات التكوين المهني، استصلاح مليون هكتار عبر ولايات الجنوب و الهضاب العليا مع تعزيز الري، تقديم تحفيزات للإستثمارات الوطنية و الأجنبية بالشراكة، إنجاز مناطق صناعية و بناء محطات تكرير المحروقات، تحسين المستوى المعيشي للسكان و إيلاء أهمية لشبكة الطرقات.

إن الرئيس السابق السيد "عبد العزيز بوتفليقة" أخذ في الصميم كل المجالات من سياسية، اقتصادية، اجتماعية، صناعة، استثمار... إلخ، في انتظار ما ستبلغه الأهداف. كما دعا لإنشاء ولايات مندوبة بصلاحيات موسعة عبر الجنوب لتقريب المواطن بالمرافق العمومية، كما أشار السيد الرئيس السابق إلى ضرورة إشراك المجتمع المدني في صياغة تصور التنمية بالتالي تكريس الديمقراطية التشاركية. كما و حرص على تنفيذ المخطط الخماسي الوطني للتنمية برفع تقرير دوري له في هذا الخصوص.

²⁹IRATNI, Belkacem, La stratégie de l'Algérie à l'égard des récents événements au Sahel, The Algerian Journal Of Political Sciences and International relations, Fourth Issue, December 2015, PP 33-36.

³⁰Ibid, PP 49-50.